الأمم المتحدة

E/C.19/2006/5/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 March 2006
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الخامسة
نيويورك، ١٥-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦
البندان ٣ و ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الموضوع الرئيسي: الأهداف الإنمائية للألفية والشعوب الأصلية: إعادة تحديد الأهداف الأولويات والمواضيع الجارية: حقوق الإنسان، مع التركيز بخاصة على الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية

المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية

مركز لموارد القانون الهندي، منظمة فيفات الدولية

موجز

حدد المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في تقريره عن دورته الرابعة المعقودة في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، المقترحات والأهداف والتوصيات والمجالات التي من المحتمل اتخاذ إجراءات بشأنها في المستقبل. وأوصى بأن تقوم الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية بالمساعدة في تحقيقها. وتضم هذه الوثيقة المعلومات الواردة في هذا الصدد من المنظمات غير الحكومية.

* E/C.19/2006/1.

220306 220306 06-26687 (A)

أولا – مركز لموارد القانون الهندي، منظمة غير حكومية مدرجة بالقائمة

١ – استمدت الأهداف الإنمائية للألفية من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية لعام ٢٠٠٠، الذي يقر بمعاهدات حقوق الإنسان ويعيد تأكيدها. وينطوي هذا ضمنا على أنه لا يمكن للدول أن تحقق الأهداف بينما تتجاهل مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ عدم التمييز[١]. وفي حالة الشعوب الأصلية، يعتبر الالتزام بدعم قواعد ومبادئ حقوق الإنسان أمرا حيويا نظرا للتأثيرات السلبية المترتبة على الكثير من السياسات والممارسات الإنمائية على أراضي الشعوب الأصلية وسبل معيشتها. وقد أشار المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، بشكل محدد إلى أن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد تترتب عليها آثار ضارة بالشعوب الأصلية، مثل تسريع فقدان أراضيها ومواردها الطبيعية التي تتوقف سبل معيشتها عليها أو نزوحها من تلك الأراضي (انظر E/C.19/2005/2).

٢ – وتكون أراضي وموارد الشعوب الأصلية عرضة بصفة خاصة للاستيلاء عليها أو نزع ملكيتها أو فقدانها نتيجة للتفاوت الهائل في الثروة والسلطة بين أغلبية الشعوب الأصلية والمصالح الاقتصادية التي تسعى لاستخدام أراضي الشعوب الأصلية ومواردها ، أو لاستغلالها أو نزع ملكيتها[٢]. وتشمل هذه المصالح الاقتصادية دولا وشركات خاصة، ومصارف، ومؤسسات تمويل دولية. وتشكل مؤسسات التمويل الدولية تهديدات محددة لحقوق الشعوب الأصلية ومصالحها لأنها تقوم بتمويل الكثير من المشاريع الضخمة في الهياكل الأساسية أو في الصناعات الاستخراجية داخل أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها. وعلى الرغم من الآثار المدمرة التي خلفتها هذه المشاريع على الشعوب الأصلية في الماضي، يضغط البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وغيرهما من مؤسسات التمويل الدولية مرة أخرى لتنشيط المشاريع الضخمة الصناعية والمتعلقة بالهياكل الأساسية. فالبنك الدولي ،على وجه التحديد، قرر في عام ٢٠٠٣، البدء فيما ما أسماه استراتيجية ''المخاطرة العالية/الفوائد الجمة''. فقد رفع البنك الدولي حظر تمويل العمليات التجارية في قطع الأشجار في الغابات المطيرة، وأعلن دعمه من جديد لمسألة السدود الضخمة المثيرة للخلاف، وينظر حاليا في دعم مشاريع النفط

---

(١) "*Newsletter -The ILO and Indigenous and Tribal Peoples*", April 2005.

(٢) Robert T Coulter, Indian Law Resource Center. "*Indigenous Land and Resource Rights: Implementation and Monitoring*, (HR/GENEVA/IP/SEM/2006/BP.2). وثيقة أُعدت عن الحلقة الدراسية للخبراء المعنيين بالسيادة الدائمة للشعوب الأصلية على مواردها الطبيعية وعلى صلتها بالأرض، ٢٥-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، جنيف.

والغاز والتعدين الضخمة في بيئات تنطوي على مخاطرة عالية[٣]. ويقوم البنك الدولي وسائر مؤسسات التمويل الدولية بتمويل مثل هذه المشاريع دون تحمل أية مسؤوليات قانونية صريحة بدعم قواعد حقوق الإنسان، بالرغم من الأخطار الكبيرة التي تشكلها تلك المشاريع على بيئات ورفاه الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المتضررة الأخرى.

٣ - وكما أشير، في مناسبات مختلفة، تواطأت مؤسسات التمويل الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان عندما مولت حكومات أو شركات متورطة بصورة مباشرة في انتهاكات حقوق الإنسان. ويقف مشروع أنبوب نفط تشاد - الكاميرون مثالا شهيرا على ذلك[٤]. ويقوم هذا المشروع، الذي يمثل أحد أضخم استثمارات القطاع الخاص في أفريقيا، بنقل النفط من حقول نفط دوبا في جنوب تشاد إلى ميناء كاميروني على ساحل المحيط الأطلسي. فتقييمات ما قبل الإقراض التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية لم تراع الآثار المحتملة المترتبة على حقوق الإنسان الواردة في إطار الاتفاقات القانونية، المعروفة باتفاقات الحكومة المضيفة، الموقعة بين اتحاد الشركات بقيادة إكسون - موبيل وحكومتي تشاد والكاميرون. وقد وضعت هذه الاتفاقات تحديدا للحد من المخاطر المالية والسياسية التي قد يتعرض لها المستثمرون الأجانب نتيجة التغييرات المفاجئة في القوانين الوطنية. وتهيئ مثل هذه الاتفاقات حافزا لإضعاف القوانين الوطنية وحماية حقوق الإنسان عن طريق مطالبة البلدان بدفع غرامات ضخمة في حالة إيقافها سير عمليات هذه الشركات مهما كانت الأسباب. وقد أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن الحوافز الضارة التي وضعتها هذه الاتفاقات وصدقت عليها مؤسسات التمويل الدولية التي تقدم التمويل، تقوض التزامات الدول ومسؤوليات الشركات المعنية تجاه حقوق الإنسان.

٤ - كما أن العديد من مؤسسات التمويل الدولية تقوض حقوق الإنسان للشعوب الأصلية بالترويج النشط لاتفاقات أو شراكات في مشاريع مشتركة مع أطراف ثالثة تتجاهل حقوق المجتمعات المحلية عند تنفيذ المشاريع الممولة من مؤسسات التمويل الدولية. وهناك، على سبيل المثال، منظمات كبيرة تعمل في مجال الحفظ باتت مؤخرا موضع فحص، لازدياد اعتمادها على التمويل من وكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد لوحظ أن

---

(٣) *Friends of the Earth, Environmental Defense Fund and International Rivers Network "Gambling with Peoples Lives-What the World Bank's new "High-Risk/High Reward" Strategy Means for the Poor and the Environment" September 2003*.

(٤) Amnesty International, *"Contracting out of Human Rights-The Chad-Cameroon Pipeline Project"*. September 2005.

المشروعات المشتركة الجديدة، والاتفاقات التعاونية، والشراكات التي تشكلها تلك المنظمات مع الشركات ووكالات التمويل المتعددة الأطراف أدت إلى تنامي تضارب المصالح وإلى إهمال مثير للقلق للشعوب الأصلية والتي تعتبر تلك المنظمات مسؤولة عن العمل على حمايتها(٥). وعلى وجه التحديد، كثيرا ما أدى هذا إلى خلافات على إنشاء محميات للمناطق الطبيعية والممرات البيولوجية؛ وطرد الشعوب الأصلية ونزوحها داخليا؛ واعتبار الاستخدامات التقليدية للأراضي ''غير قانوني'' وما يستتبع ذلك من ملاحقة السلطات الحكومية أو قوات الأمن الخاصة للسكان ومحاكمتهم؛ ودخول منظمات الحفظ في شراكات مع الشركات المتعددة الجنسيات – وخصوصا في أعمال الغاز والنفط، والأعمال الصيدلانية والتعدينية – المتورطة بصورة مباشرة في نهب وتدمير مناطق الغابات المملوكة للشعوب الأصلية(٦). وحتى في الحالات التي تتاح فيها للشعوب الأصلية فرص ''المشاركة في الإدارة''، فإنهم كثيرا ما يجري تسخيرهم للعمل الدائم كحرس حدائق، وحمالين، ونُدل، وعمال حصاد، ومرشدين في السياحة البيئية؛ ولوحظ في إطار هذا الاتجاه أن ''الحفظ'' كاد أن يكون صنوا ''للتنمية'' أكثر من أي وقت مضى، فيما يجري استيعاب المجتمعات المحلية الأصلية في أدنى مراتب الثقافات الوطنية(٧).

٥ – ونظرا لتأثير مؤسسات التمويل الدولية على البلدان المقترضة، ومستوى المشاريع المشتركة التي تنشئها مع الشركات والمصارف ومنظمات الحفظ، وحجم وتأثير أنشطتها، يتعين على المنتدى الدائم وسائر هيئات الأمم المتحدة أن تتناول بالبحث موضوع مسؤوليات مؤسسات التمويل الدولية في مجال حقوق الإنسان. وينبغي للمنتدى الدائم أن يضطلع بمهام في مجالي البحوث والرصد من أجل تعزيز إعمال حقوق الشعوب الأصلية في الأرض والموارد واحترامها، ودراسة الطريقة التي تؤثر بها سياسات وممارسات مؤسسات التمويل الدولية وشركائها وعملائها تأثيرا سلبيا على تلك الحقوق.

---

(٥) Mac. Chapin, *"A Challenge to Conservationists"*. *World Watch Magazine* November/December/December 2004.

(٦) المرجع نفسه، صفحة ١٨ من النسخة الانكليزية.

(٧) Mark Dowie, "Conservation Refugees", *Orion Magazine*, November/December 2005. متاحة على الموقع www.oriononline.*org*.

توصيات محددة

٦ - يُعد الاعتراف بأن الشعوب الأصلية هي شعوب متميزة عن غيرها واحترام حقوق الإنسان الخاصة بها، وحقوقها في الأراضي والأقاليم واستدامة استخدام مواردها الطبيعية أمورا حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة وفي القضاء على الفقر[٨]. وينبغي للمنتدى الدائم أن يضطلع بدور بناء فيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها ، وأقاليمها ومواردها، مع إبلاء اهتمام خاص لحقوق هذه الشعوب في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية. وينبغي أن تعمل الأمانة العامة تحديدا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع سائر هيئات الأمم المتحدة لمتابعة التوصيات الواردة في تقارير المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان أريكا - إيريني أ. دايس[٩]، وكذلك توصيات الحلقة الدراسية للخبراء بشأن السيادة الدائمة للشعوب الأصلية على الموارد الطبيعية وعلاقتها بالأرض[١٠].

٧ - وكمتابعة لاجتماعات المنتدى الدائم المعقودة مع البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ينبغي للمنتدى الدائم أن يواصل إجراء حوارات بصفة دورية مع مؤسسات التمويل الدولية لكي تغير طريقة تنفيذ سياساتها وأنشطتها لضمان تعزيز حماية حقوق الشعوب الأصلية في أراضيها ومواردها، بما في ذلك الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، ومنع التهجير القسري. وينبغي أن تعزز هذه الحوارات أيضا التزام مؤسسات التمويل الدولية بصفة عامة بالقواعد الدولية لحقوق الإنسان. وبالمثل، ينبغي للمنتدى الدائم أن يتحاور بصفة دورية مع منظمات الحفظ، وخصوصا تلك التي تنفذ أنشطة ممولة من مؤسسات التمويل الدولية.

٨ - وينبغي أن يبادر المنتدى الدائم ببذل جهود لإجراء البحوث، وجمع المعلومات، وتجميع دراسات الحالة التي تبين الطريقة المنهجية التي يمكن بواسطتها أن تتسبب مؤسسات التمويل الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان في أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها. وستكون مثل هذه الدراسة ضرورية لإقناع مؤسسات التمويل الدولية بالامتثال الصارم للقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

---

(٨) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٢٣ (E/2005/43 و Corr.1 و 2).

(٩) E/CN.4/Sub.2/2001/21 و (E/CN/4/Sub.2/2004/30 and Add.1)

(١٠) متاحة على الموقع http://www.ohchr.org/english/issues/indigenous/sovereignty.htm.

٩ - وينبغي للمنتدى الدائم أن يروج لضرورة وضع معايير جديدة لحقوق الإنسان تطبق مباشرة على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية في إطار الهيئة المعنية بوضع المعايير لمجلس حقوق الإنسان الجديد. وتلزم الحاجة لهذه المعايير نظرا لأن هذه المصارف تعمل بدون قانون قابل للتطبيق. وينبغي صياغة معايير جديدة تتناول بشكل واضح أنشطة هذه المصارف وقراراتها المحددة التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو تنتج عنها أو تؤدي إليها، وخصوصا فيما يتعلق منها بالشعوب الأصلية.

١٠ - وينبغي أن يضطلع المنتدى الدائم بدور بناء في مكافحة أي تدخل، أو أي شكل آخر من أشكال الاختراق أو الانتهاك لحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها من جانب الدول أو الشركات أو مؤسسات التمويل الدولية. ولمنع هذه التدخلات وغيرها من أشكال الانتهاك لحقوق الإنسان، وهناك حاجة إلى وجود آليات قائمة وجيدة التمويل للمفاوضات والاتفاق بين الدولة والشعوب الأصلية، وبين مؤسسات التمويل الدولية والشعوب الأصلية، وبين جماعات الحفظ والشعوب الأصلية من أجل العمل على إرساء حقوق الشعوب الأصلية في الأرض والموارد.

١١ - وفي مواجهة التهديدات من المصالح الاقتصادية المتعددة، فإنه من الضروري للغاية تزويد الشعوب الأصلية بالمساعدات والتعاون التقنيين الدوليين في مجالي المفاوضات وتسوية المنازعات من منظور حقوق الإنسان. وينبغي أن يساعد المنتدى الدائم في إنشاء مثل هذه الآليات لتقديم المساعدة التقنية للشعوب الأصلية.

ثانيا - منظمة فيفات الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢ - تتحمل الشعوب الأصلية القسط الأكبر من الظلم والفقر معظم حياتها. وقد صاحبت منظمة فيفات الدولية الشعوب الأصلية ابتداء من شعوب فون وأدجا، ويوروبا وسومبا وباريبا في بنن، في أفريقيا وحتى شعوب المامانواس والإيغوروت الفلبينية في آسيا، طوال مشوار نضالها من أجل حياة مفعمة بالعدالة ولائقة وكريمة. ولكن ما تزال الشعوب الأصلية في كثير من مناطق العالم تواجه مستقبلا محفوفا بعدم اليقين. ولكن للأسف، فإن مأساة الشعوب الأصلية تقابل بتجاهل كبير.

١٣ - فالشعوب الأصلية تنتمي إلى القطاع غير المرئي من المجتمع. فهي لا ذكر لها إلا نادرا، والأندر من ذلك أن تستشار في القرارات الوطنية حتى أن كانت تلك القرارات

تؤثر عليها مباشرة. بل حتى الإحصاءات تتجاهلها! ولذا فإننا نؤيد كل الجهود المبذولة لتسليط الضوء عليها، والأهم من ذلك الاعتراف بموافقتها الحرة المسبقة المستنيرة في الأمور التي تهمهما مباشرة. وإذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فلا بد من أن تكون الشعوب الأصلية هي نقطة البداية، كما ورد في الموضوع الرئيسي. وبالتالي فإن إعادة تعريف الأهداف الإنمائية للألفية هي مسألة إدماج شواغل الشعوب الأصلية تحت عنوان الأهداف. ويجب علينا ألا نتجاهلها بل علينا أن نتعلم منها.

١٤ - وتدل تجاربنا على أن الشعوب الأصلية يمكن أن تكون نموذجا للتنمية المستدامة، وأسلوب الحكم البديل والعيش الجماعي المرتكز على الأسرة. فهي الداعية لوحدة الخليقة: احترام الطبيعة، ودوام علاقات كل فرد منهم مع الآخر ومع المخلوقات، والارتقاء بالحياة، والوحدة في خضم التنوع وتقرير المصير. ومع ذلك، فإننا قلما نعي بوجودهم ونتعلم منهم.

١٥ - فالإدماج يختلف عن الاستيعاب. إذ أن الإدماج يقوم على أساس حقوق الإنسان، واحترام التنوع والانفتاح عليه. أما الاستيعاب فيقود إلى التماثل، حيث لا يوجد مجال للتنوع الثقافي. ودعت فيكتوريا تاولي كوربوز رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في كلمتها عن ''الشعوب الأصلية والأهداف الإنمائية للألفية'' إلى أنه ''يتعين إجراء المزيد من المناقشات والحوارات المتعمقة فيما بين الشعوب الأصلية، وبينها وبين الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمجتمع ككل سعيا إلى زيادة تطوير تطلعاتها وتوصياتها بشأن نماذج التنمية لدى الشعوب الأصلية. ويتعين على هذه الجهات أن تواصل تطوير ونشر مفاهيم من قبيل ''التنمية العرقية''، و ''مشاريع الحياة''، و ''التنمية مع التمسك بالهوية''، وما إلى ذلك. ومن شأن هذه العمليات أن تستكشف كيفية التصدي للأسباب الهيكلية للفقر الذي تعاني منه الشعوب الأصلية.'' ومن شأن سماع أصواتها أن يعطي العالم دفعة جديدة نحو تنمية عادلة ومستدامة.

١٦ - وتعد القضايا التالية حاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولا بد للمجتمع الدولي والحكومات من إيلائها اهتماما عاجلا. وهي كما يلي:

- قلة فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة، والمأوى، والأرض، والتعليم، والدواء والحكم الرشيد.
- استمرار التمييز التاريخي، والهيكلي، والثقافي والإهمال السياسي.
- إضفاء الطابع العسكري على المناطق التي تعيش فيها الشعوب الأصلية، الأمر الذي يؤدي إلى نزوح أفرادها وتحويلهم إلى لاجئين داخليين.

- حالات التشريد وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب عمليات الصناعات الضخمة التي يؤدي استخراجها للموارد باستخدام التعدين في الحفر المفتوحة والسدود إلى تدمير البيئة التي تمثل في معظم الحالات مسكن هذه الشعوب.

- حقيقة أن الشعوب الأصلية لا تتمتع، في الكثير من البلدان، بحق ملكية الأرض ولا يسمح لها بتنمية اللغات والثقافات والتقاليد الخاصة بها.

- حقيقة أن العمال المنتمين للشعوب الأصلية لا ينقصهم فقط التعليم الذي يؤهل للعمل الرسمي، ولكنهم يعانون أيضا من سوء الصحة، الأمر الذي يديم ''حلقة الفقر''

١٧ - ولذا نحث جميع الحكومات والهيئات الدولية على القيام بما يلي:

- أن تستجيب لتوصيات فريق الخبراء الدولي الذي أعلن في اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ومشاركة الشعوب الأصلية والحكم الرشيد (نيويورك، ١١-١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) ''نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة إحراز تقدم في النهوض بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية في العالم، على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، بوسائل منها التشاور والتعاون مع هذه الشعوب، وتقديم مشروع نهائي لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، لاعتماده في أقرب وقت ممكن'' (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ١٢٧).

- إرساء عملية حوار جاد مع الشعوب الأصلية التي تعيش في أقاليمها. وكما قالت فيكتوريا تاولي كوربوز: ''إن تأكيدات الشعوب الأصلية على ضرورة احترام ثقافاتها، وأساليب الحكم لديها وأنظمتها الاقتصادية وهوياتها وحقوقها في أن تكون متميزة عن غيرها، وضرورة وضعها في الحسبان عند بناء الدولة ما هي إلا دعوة قوية لبعض الحكومات لإعادة النظر في الطريقة التي كانت تنظر بها إلى الشعوب الأصلية الموجودة داخل حدودها الوطنية'' (''في جو من الحرية أفسح: تحدي الشراكات من منظورات الشعوب الأصلية''، عرض مقدم في المؤتمر السنوي الثامن والخمسين لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٧-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، صفحة ٣ من النسخة الانكليزية)

- الوفاء بالوعود التي قطعت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في توفير الغذاء، والبدء بإخوتنا وأخواتنا المنتمين للشعوب الأصلية.

- دعم جهود الأمم المتحدة لإظهار إخوتنا وأخواتنا المنتمين للشعوب الأصلية وإسماع كلمتهم على المستوى الدولي عن طريق المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.